# أزمة التعليم في المغرب

# بين المناظرات والمناورات

في نهاية شهر غشت، انعقدت كما هو معلوم مناظرة ايفران حول التعليم. وهذه المناظرة هي الثالثة من نوعها، حيث انعقدت المناظرة الاولى، مناظرة المعمورة، سنة ١٩٦٤، وانعقدت الثانية سنة ١٩٧١ بايفران. وقبل التطرق الى المناظرة الاخيرة في حد ذاتها، تجب الاشارة الى الوضعية الخطيرة التي آل اليها التعليم، وبخاصة في الشهور الاخيرة. فالجامعة مثلا، شهدت نتائج تصفوية لم يسبق لها أن عرفتها بالشكل الذى كانت عليه هذه السنة، حيث تقلصت نسبة النجاح في بعض الشعب لتصل الى اثنان بالمائة، وتراوحت نسبة النجاح العامة ما بين عشرة وعشرين في المائة. وقد استخدمت الادارة كل أساليب الترغيب والتهديد لتمرير مخططها التصفوى هذا، ولافشال النضالات الطلابية أثناء وبعد اعطاء النتائج، كما أن النظام توج اجراءاته وممارساته اللاشعبية طيلة السنة (عدم تعميم المنح، نزعها عن الطلبة المضربين، الهجوم على الكليات والقمع..) باجراءات خطيرة تستهدف الحد من امكانيات التسجيل ووضعه تحت الاشراف المباشر للاجهزة القمعية (وزارة الداخلية) فضلا عن محاولة تصفية شعبة الفلسفة.

ان كل هذه الاجراءات زادت من حدة الازمة التعليمية ومن تفاقمها، حيث اصبح الوضع ينذر بانفجار خطير يصعب توقع انعكاساته وتطوراته.

في ظل هذا الوضع المتفجر جاءت مبادرة النظام اذن، لامتصاص النقمة وتطويق انعكاساتها المحتملة.

ان المناورة الاولى للنظام في هذا الصدد، كانت هي محاولة تشخيص مسؤولية الوضع في وزارة التعليم. ومناورة من هذا النوع ليست بجديدة على النظام. فأزمة التعليم ليست وليدة اجراءات ظرفية، بل هي أزمة هيكلية متشعبة غذتها وتغذيها سياسة النظام النخبوية التصفوية في مجال التعليم، والتي تتلائم مع اختياراته الايديولوجية والسياسية الرامية الى صيانة واقع التبعية والاستغلال. فالمسألة ليست مسألة ارادات ومسؤوليات فردية أو "نزعة تسلطية" لذى هذا الوزير أو ذاك.

الملاحظة الثانية التي تفرض نفسها هي الطابع الذى حاول النظام اعطاءه للمناظرة، حيث طرحها في تجاوز علني وصريح لكل المؤسسات واللجان التي وضعها، وهذا الامر في حد ذاته يوضح كيف ينظر النظام لمؤسساته الشكلية، ان كان هذا يتطلب التوضيح.

الملاحظة الثالثة بخصوص مناظرة ايفران الاخيرة، هي حرص النظام على اشراك القوى والوجوه الوطنية سيرا على منهج الاجماع. وهذا الحرص نابع عن رغبته في توريط الجميع واعطاء مبادرته طابع الاجماع. يبقى السؤال مطروحا على مدى جدية هذه المبادرة ـ ان كان لها أن تكون كذلك ـ خاصة وأن مصير المناظرات السابقة لا يحسد عليه. فالنظام أولى اهتماما خاصا بمشكل الدخول الجامعي تحسبا لاى انفجار ممكن، أما التصدى للازمة الهيكلية تصديا شاملا وفعالا فهو عاجز عنه، ولا يملك امكانات ضرب مصالحه القريبة والبعيدة.

ان المناورة تتلخص في قيام النظام بتصعيد الموقف باجراءات خطيرة للتراجع عنها بعد ذلك ابرازا لحسن النيات ولترميم ما يمكن ترميمه من وضع الاجماع المهتز. ذلك أن أزمة التعليم لم تبدأ بالاجراءات الحكومية الاخيرة ولن تنتهي بمجرد عقد مناظرة، هذا اذا طبقت توصياتها. فالسياسة الحكومية في مجال التعليم قائمة على أساس نخبوى واضح لتكريس امتيازات الطبقات والفئات المستفيدة من الوضع الحالي وهي تعمل على تكريس واقع التبعية وجعل التعليم بمضمونه ومنافذه قناة من قنوات التبعية وربط مصير البلاد بالدوائر الرأسمالية الامبريالية. ان السياسة العامة للنظام، كسياسة مناقضة لاى اتجاه انمائي حقيقي، تخطط للتعليم لا كأداة للتنمية ولكن كمنفذ لسد بعض الحاجيات والثغرات في اطار الاقتصاد المفكك التبعي، ولتمرير واعادة انتاج اديولوجيتها الرجعية التضليلية. ان التقلص المتزايد في نسبة التمدرس ونسبة النجاح وتفاحش الطرد والتصفيات، فضلا عن مشكل التهجير ومشكل التأطير، لا تزيد الوضعية التعليمية الا تدهورا واستفحالا

ان الازمة الهكلية للتعليم تستلزم حلولا جذرية تضع التعليم في اطاره العام، اطار استراتيجية التحرر والتنمية، أما الحلول الترقيعية فقد تخفف من حدة الوضع بشكل موقت لكنها عاجزة باى حال من الاحوال عن مواجهة الازمة مواجهة جدية سليمة.

الاختيار الثورى سبتمبر 1980 ص 4

ملف

# استراتيجية التبعية في المغرب من خلال التجارة الخارجية

بدأ المغرب يحصد في السنوات الاخيرة أكثر النتائج وخامة من اتفاقية المشاركة مع السوق الاوروبية المشتركة الموقعة سنة ١٩٦٩، ومن كل الاتفاقيات اللاحقة، والتي حرصت أوروبا الرأسمالية من خلالها على تفكيك وربط هياكل الانتاج في المغرب بمتطلبات تقسيم العمل على الصعيد الدولي، بوضعها في خدمة الاقتصاد الامبريالي والتنفيس شيئا ما عن أزماته. وقد سجلنا عدة مرات على صفحات هذه الجريدة خطورة المأزق الذى انتهت اليه استراتيجية التبعية التي تنظمها الدولة في المغرب منذ ربع قرن من الاستقلال المشوه. لكن ما نريد التأكيد عليه هنا هو الترابط العضوى لمستويات التبعية في المغرب. وتحليل بنيات وأبعاد التجارة الخارجية يشكل مدخلا لالقاء الاضواء على نوعية هذا الترابط. فالمبادلات التجارية ليست الا ترجمة لواقع عميق هو واقع الدمج المباشر لاقتصاد الدول المتخلفة ضمن الاقتصاد الرأسمالي الدولي.. وهي الحلقة الاخيرة في مسلسل طويل تمتد جذوره في الهياكل الانتاجية وعلاقات الانتاج. لذلك فليس المقصود من دراستنا للمبادلات التجارية الاقتصار على المظاهر التجريبية الخارجية.. بل هو توفير معطيات أولية، نظرية واحصائية، لفهم ترابط حلقات مسلسل التبعية في بعض جوانبه الاساسية، على أن نستكمل البحث فيما بعد حول الجوانب المالية والتكنولوجية للتبعية، مما يمكن من تدقيق ونقاش المفاهيم المتعلقة بالكومبرادور والاقطاع وغيرهما.. ذلك أن تدمير علاقات التبعية ــ وهو مضمون النضال ضد الامبريالية ــ يتطلب تعميق المعرفة العلمية لواقعنا، ولان النقد الاديولوجي المجرد لاختيارات النظام المغربي، اذا كان يساهم في تعرية جذور المأزق الحالي، فهو غير كاف لتلمس شروط التحرر والتنمية المستقلة.

## علاقات تجارية لا متكافئة

يمكن تلخيص أوضاع التجارة الخارجية عند البلدان المتخلفة بالقول بأن تخصص هذه الاخيرة في تصدير المواد الاولية والفلاحية له أسباب تاريخية، وأنه يصعب عليها في الوقت الراهن تجاوز هذا التخصص الذى يفرضه الرأسمال الدولي. فدول العالم الثالث تنافس بعضها البعض على تصدير منتوجاتها، وهي تتعرض بنفسها للمزاحمة القاتلة لمواد البلدان الرأسمالية المصنعة، ولعدم استقرار الطلب العالمي المتعلق بالمواد الاولية والزراعية.. ذلك أن طلب المواد الاساسية ينمو أقل من طلب المواد المصنعة، وهو يتغير بشكل كبير حسب الظرف الاقتصادى، أو حسب سرعة التقدم التقني في المراكز الامبريالية. وهذه الوضعية اللامتكافئة تؤدى على المدى المتوسط أو البعيد، الى تقليص قيمة صادرات الدول المتخلفة، في حين أن سير الاقتصاد التابع يقتضي الرفع من معدل استيراد المواد المحولة ومواد التجهيز التي ترتفع أثمانها باستمرار تحت تأثير التضخم العالمي المرتبط بسلطة الاحتكارات.

وهكذا، تجد البلدان التابعة نفسها في وضعية متدهورة: فهي تصدر موادا يتميز طلبها بعدم الاستقرار أو حتى بالانخفاض حجما وقيمة، في الوقت الذى تستورد فيه أكثر فأكثر من المواد المصنعة المرتفعة الثمن. وهذا ما يفسر الميل البنيوى لاختلال ميزانها التجارى.

واذا كان المغرب يخضع لنتائج هذا الوضع العام، فان واقع التجارة الخارجية المغربية قد تجاوز بكثير حدود الازمة الدائمة، منذرا ببوادر التجميد الاقتصادى الشامل، عندما تبلورت بشكل ثابت معالم الارتباط العضوى بالسوق الخارجية عن طريق سياسة التصدير التي تجعل من تفكيك الاقتصاد الوطني شرط الاندماج في تقسيم العمل على الصعيد الدولي. فما هي اذن الخصائص البنيوية التي تميز التجارة الخارجية المغربية وتدفع الى التفكك الداخلي؟

## مع السوق الاوروبية المشتركة: خضوع مطلق

تتحكم في مبادلات المغرب التجارية ثلاثة ظواهر من اللازم البحث عن أبعادها المباشرة والبعيدة:

- وزن القطاعين الفلاحي والمنجمي، الذى يقارب ثمانين في المائة من مجموع الصادرات.
- توجه قوى للمبادلات التجارية نحو السوق الاوروبية المشتركة التي تعتبر الزبون الاول للمغرب: سبعة وخمسون في المائة من مجموع صادراته منها خمسين في المائة لصالح فرنسا وحدها، كما يجلب المغرب معظم وارداته من أوروبا.
- الدور الذى يلعبه المغرب كخزان لليد العاملة لصالح أوروبا الرأسمالية، حيث أن ثلث الطبقة العاملة المغربية تقريبا، موجود في أوروبا.

ان التوجه نحو المجموعة الاوروبية ينظمه الاطار العام لاتفاقية ١٩٦٩، التي صفق لها كل المعمرين الاجانب وكبار الملاكين، والذى كان واضحا منذ البداية أنها لا تستهدف مجرد دمج المغرب في المحور التجارى للرأسمالية الاوروبية، بقدر ما تسعى الى وضع كامل الاقتصاد المغربي في خدمة أهداف خلق اقتصاد أوروبي متكامل، يهدف على المدى البعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولقد عبر فعلا خبراء المجموعة الاوروبية على أن اتفاقيات المشاركة مع السوق الاوروبية المشتركة ليست مجرد تعاقدات ظرفية، ولكنها سياسة كاملة، وأن أمن أوروبا مرتبط بامن البحر المتوسط والمنطقة العربية: "ان الاطراف المتعاقدة يجب أن تبحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتوجيه الانتاج المغربي أكثر نحو التصدير، وخلق تيارات تسويق في الجهات التي لا توجد بها بعد، مع تقوية التيارات التجارية الموجودة" (آندرسن، خبير المجموعة الاوروبية). وقد حرصت فعلا مقتضيات الاتفاقيات الموقعة على تحقيق هذا الهدف مكرسة بذلك علاقات السيطرة الاستعمارية الجديدة عن طريق تنظيم التبعية التي لم تكن اتفاقية ١٩٦٩، الا بدايتها. وهذا ما يفسر اقتصارها على الجانب التجارى في العلاقات مع المغرب. واذا كانت الاتفاقيات اللاحقة قد تعلقت بجوانب أخرى غير المبادلات التجارية، أهمها "المساعدات" المالية وهجرة اليد العاملة المغربية، فما ذلك الا لان استمرار سياسة التصدير نفسها التي تسلكها الدولة، بدأت تتطلب معالجة مشاكل الاستثمار واختلال ميزان الادءات.. ولان التنفيس عن أزمة الرأسمال الاوربي والفرنسي منه بوجه خاص، بدأ يتطلب حل مشاكل انهيار الارباح في القطاعات التقليدية وغيرها في أوروبا. فكيف تم توجيه الاقتصاد المغربي ودمجه في تقسيم العمل على الصعيد الدولـي؟

## ارتباط بنيوى بالسوق الخارجية

قبل الاجابة عن هذا السؤال يجب أن نبدى ملاحظة عامة، وهي أن مبادلات الدول المتخلفة فيما بينها هزيلة جدا، وأن معظم تجارتها الخارجية (٨٠٪ تقريبا) تتم مع البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها البلدان الاستعمارية سابقا. ان ما يفسر ضعف المبادلات فيما بين الدول التابعة هو ضعف التكامل بين اقتصادها نتيجة التخصص وغلبة التيارات التجارية التي أقامتها الهيمنة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة. وهذه التيارات تتطابق في معظم الحالات مع المناطق النقدية السائدة كمنطقة

الفرك الفرنسي المفضلة لدى دول المغرب العربي، خاصة بعد اتفاقيات المشاركة مع المجموعة الاوروبية.

ان ظاهرة تقسيم العمل على الصعيد الدولي هذه، تخلق شروط تفكك استراتيجي يجعل كل بلد تابع على حدة في خدمة النمو الامبريالي، وذلك بتفكيك بنياته الداخلية وحصر انتاجه في عدد قليل من المواد المعدة للتصدير والقادمة من قطاعات لا ارتباط عضوي فيما بينها، بحيث يصبح الاقتصاد مكملا للاقتصاد الرأسمالي المتقدم ولا يتطور الا في حدود هذه الوظيفة. وهذا هو مضمون التفكك الداخلي المندرج في اطار أوسع هو التفكك الاستراتيجي الذي أشرنا اليه.. وكمثال عن ذلك نذكر وضعية المغرب العربي على الصعيد التجاري. فقد عملت المجموعة الاوروبية على ادماجها لمنتوجاته، التي كان من الطبيعي أن تشكل أساس مجموعة اقتصاد المغرب العربي، في علاقة مع تطوير المبادلات فيما بين الدول العربية واعادة توجيه المبادلات التجارية بهدف خلق تكاملات اقتصادية جهوية عريضة.. والجدير بالذكر أن هذه الاهداف النبيلة لم يتحقق منها شيء وبقيت آمال اللجنة الاستشارية للمغرب العربي، حبرا على ورق منذ مؤتمر طنجة، ولم يبقى شيء يذكر من السوق المغربية الكبيرة، حيث أن نسبة المبادلات بين دول المغرب العربي لا تتعدى اليوم ثلاثة بالمائة من تجارة هذه الدول مقابل ثلاثين بالمائة في عهد الاستعمار الفرنسي.

وعلى صعيد العالم العربي ككل نشهد نفس ظاهرة التفكك الاستراتيجي. بحيث أن الامبريالية هي التي تستفيد من شروط التكامل الاقتصادي، فهناك من جهة البلدان الاهلة بالسكان والمتوفرة على اقتصاد متنوع وزراعة هامة نسبيا.. ومن جهة أخرى البلدان الضعيفة سكانيا والغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط. غير أن الهيمنة الامبريالية على مجموع الوطن العربي ترغم دول هاتين المجموعتين على التوجه الى الاسواق الغربية والاجنبية عموما.. مما يخلق عوائق أخرى في وجه التكامل، منها المزاحمة التي تمارسها في الاسواق العربية المنتوجات المستوردة من البلدان المصنعة، ومنها كذلك استعمال العملات الغربية كالمارك والدولار الخ...

وبالنسبة للمغرب، فان أسواق أوروبا الرأسمالية حاسمة وحيوية، في حين تتراجع مكانة صادرات المغرب الى هذه الاسواق نفسها من حيث الحجم والقيمة معا.. وهو تراجع يمس على الخصوص الصادرات الرئيسية أي الفوسفاط والحوامض والبواكر والمصبرات والنسيج، التي يتهددها توسيع السوق الاوروبية المشتركة بدخولها كلا من اسبانيا والبرتغال واليونان.

ان اندماج المغرب في السوق الدولي قد تزايدت وتائره بسرعة في اطار التوجه الى الخارج.. وهذا واضح سواء من تصاعد نسبة الصادرات بالنسبة الى الانتاج (من ٢٠٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٩٠٣٪ سنة ١٩٧٧) أو من تصاعد معدل الاستيراد (من ٩٪ سنة ١٩٧٠ الى ٢٩٠٣٪ سنة ١٩٧٧)، وهما ظاهرتان مرتبطتان كما سنرى فيما بعد. وتشكل المواد المصنعة الجزء الاعظم من المستوردات (٦٤،٩٪ سنة ١٩٧٧)، وقسطا ضئيلا من الصادرات (٢٢،٥٪ سنة ١٩٧٧). أما فيما يخص التطور المطلق للواردات من باقي المواد المصنعة. فقد بقي أضعف من تطور مجموع الواردات. وهذا راجع الى التوسع النسبي للصناعات الخفيفة، حيث تعوض بعض المنتوجات المحلية جزءا من الواردات. لكن هذا يخفي أمرا آخر وهو أن جزءا هاما من الواردات لا يتشكل من مواد التجهيز فقط، بل من المواد الاساسية والغذائية أيضا، وهذا ما سيدفعنا الى التساؤل عن آفاق الاكتفاء الذاتي للمغرب.

ويبقى على العموم، وخلافا لتوقعات التصميم الخماسي حتى بعد تعديلها سنة ١٩٧٥، أن الواردات تطورت أسرع من الصادرات (٣٣،٨٪ مقابل ٢٠،٠٧٪ ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٧) بفعل عاملين: التصاعد المستمر لحجم وقيمة الواردات من جهة، وبطء ارتفاع حجم الصادرات بالنسبة للواردات، مما يحد من تأثير ارتفاع سعر الفوسفاط سنة ١٩٧٤، من جهة ثانية. وهذا ما يعبر عنه الانخفاض المريع لمعدل التغطية، وتضخم العجز التجاري الذي يمس جميع المواد باستثناء المواد المعدنية الخام.

ان الاكتفاء بالمعطيات الاجمالية يخفي فروقا قطاعية من المهم النظر اليها لانها تشير الى ظواهر التخصص. لكن "تخصص" البلدان التابعة مثل المغرب، لا يمكن فهمه دون **اعتماد** نظرية وظائف هذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل، بما أن صادراتها لا تتكون فقط من المواد الزراعية القادمة من الفلاحة التقليدية، ولكن أيضا، وبشكل رئيسي، من مواد أولية وفلاحية قادمة من قطاعات حديثة ذات انتاجية عالية كالمزارع العصرية والمناجم الخ...

## أخطار التخصص

تتجلى النتائج المباشرة للتخصص في مأزق صادرات المغرب الى السوق الاوروبية المشتركة من جهة، وفي العجز الفلاحي من جهة أخرى. وهما نتيجتان مرتبطتان في آخر التحليل، بما أن السياسة الفلاحية، بتوجهها نحو التصدير، تمنع من توظيف الخيرات الطبيعية والبشرية في انتاج المواد الاساسية الضرورية لعيش أوسع الجماهير.. وتعمل على العكس من ذلك لصالح تلبية حاجيات الاسواق الخارجية، حيث تشكل الحوامض والبواكر والمصبرات النباتية والسمكية والخمور ثلاثين بالمائة من

مجموع الصادرات وثمانين بالمائة من المصدرات الفلاحية، تستفيد منها المجموعة الاوروبية في حدود ستين الى خمسة وتسعين بالمائة حسب المنتوجات. وتشير هذه الارقام الى مدى ما يهدد صادرات المغرب الغذائية من تقلبات في الاسعار ومن سياسة الحماية الجمركية التي تسلكها السوق الاوروبية، حيث خفضت طلباتها من المواد الغذائية لصالح كل من اليونان واسبانيا والبرتغال، المنتظر دخولهم الى السوق المشتركة، هذا بالاضافة الى مزاحمة الحوامض القادمة من "اسرائيل". وهكذا تراجعت مكانة المغرب بخصوص الحوامض التي تكون الجزء الاكبر من صادراتنا الفلاحية، وذلك لصالح اسبانيا و"اسرائيل".

ونفس ظاهرة التراجع هذه، بدأت تمس الصادرات الاخرى غير الحوامض، حيث انهار انتاج الطماطم في المغرب بشكل قوى، وهو انتاج يهم ... ١٠ من الفلاحين والعمال الزراعيين: في سنتي ١٩٧٤/٧٣، أنتج المغرب مائة وسبعين ألف طن، وفي سنتي ١٩٧٨/٧٧، أنتج مائة وخمسة ألف طن، ولا زال الانخفاض مستمرا، كما انخفضت عائدات تصدير البطاطس من ٨٠،٩ مليون درهم سنة ١٩٧٦، الى ٣٨،٣ مليون درهم سنة ١٩٧٧، وانهار كذلك تصدير القطن، وليس هذا التقهقر في الواقع الا بداية النهاية، فقد أصبح معروفا أن الاتجاه يسير نحو وقف صادراتنا بالتدريج، مما سيؤدى حتما الى الاختناق والى الفوضى المطلقة في الانتاج.

ان فشل سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية الا الوجه الاولّ لاستراتيجية الارتباط العضوى بالسوق الخارجية.. أما الوجه الثاني فيتمثل في أزمة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي:

ان مدخول الصادرات الفلاحية غير قادر على تغطية شراء حاجياتنا من المواد الغذائية من الخارج. وبتعبير آخر، فان الفلاحة المغربية (مجموع الاستهلاك المحلي والصادرات) لا توءمن حاجيات البلاد على الصعيد الغذائي، فالعجز التجارى الذى يعرفه القطاع الفلاحي اصبح يقدر بأكثر من أربعين بالمائة. وبعد أن كانت الصادرات الفلاحية تغطي ضعف الواردات سنة ١٩٦٩، وبعد أن كان المغرب في أواخر الخمسينات يصدر في المعدل خمسة مليون قنطار من الحبوب، فان العكس تماما صار يحدث منذ ١٩٧٥، حيث تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي بشكل مريع، اذ لم تعد واردات المغرب من المواد الغذائية الاساسية تقتصر على الزيوت والحليب واللحوم والسكر، بل ان الحبوب أصبحت تحتل الصدارة في هذه الواردات، وعلى رأسها القمح.

ولا يخفى على أحد الاهمية الاستراتيجية للمواد الغذائية (وخاصة الحبوب)، اذ أن استعمالها كسلاح اقتصادى وسياسي ضد البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية، يضاهي سلاح النفط. فيكفي أن نذكر أن واردات الدول المتخلفة من المواد الغذائية الاساسية قد انتقلت من سبعة مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى اثنان وعشرون مليار دولار عام ١٩٧٦، وان العجز في ميدان الحبوب لدى هذه البلدان قد بلغ تسعون مليون طن.. مما أدى في السنوات الاخيرة الى عدة مجاعات في عدة بلدان افريقية.

أمام هذا المأزق المزدوج لا بد لنا أن نتساءل عن الافاق المقبلة للاكتفاء الذاتي للمغرب في الميدان الفلاحي.. تساؤل مشروع تمليه الحقائق التالية:

ـ لا يمكن لصادرات المغرب الفلاحية أن تجد لها طريقا الى الاسواق الاوروبية الا اذا استجابت لظروف هذه الاسواق ولليوميات المحددة لبعض المنتوجات مثل الطماطم، مما يتطلب الرفع من الانتاجية في قطاع الفلاحة التصديرية، وذلك بتطوير التقنيات الزراعية وشراء التجهيزات الحديثة، ونتيجة ذلك تقوية الاستغلال. وبغض النظر عن ظروف الطقس الموضوعية، فان ذلك سيؤدى في المدى القصير على الاقل، الى ارتفاع كلفة الانتاج ومستوى المديونية، وستضطر الدولة الى تقديم مساعدات مالية هامة لوقاية المنتجين من الافلاس وخاصة في ميدان الحوامض والطماطم، الشيء الذى لا يسمح به اتجاه تقليص المصاريف العموميـــة.

ـ انطلاقا من واقع الهياكل الزراعية الحالية، لا يمكن بأية حال المراهنة على امكانية تطابق قيمة الصادرات الفلاحية مع المستوردات من المواد الغذائية الاساسية، خاصة وأن الصادرات المغربية تتعلق بمواد أقل ضرورة من المواد المستوردة من جهة، وهي من جهة أخرى لا تحظى بسمعة نسبية الا بسبب أثمانها المنخفضة، وهذه سياسة تسلكها شركات التوزيع التجارى الاوروبية الكبرى في غياب تنظيم الدول المنتجة للحوامض، مثلا في اطار كارتيل على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط، وهو شيء بعيد المنال. ومن الواضح أن انخفاض أثمان الصادرات المغربية يزيد في أرباح شركات التوزيع الاجنبية، ليس فقط على حساب المنتجين، ولكن أيضا على حساب المستهلكين المغاربة، لان توجها تصديريا بدون ضوابط يقود غالبا الى انعدام التطابق بين الكميات المعدة للتصدير والكميات الضرورية لسد حاجيات الطلب الداخلي، مما يخلق حتما ارتفاعا في الاسعار الداخلية، ويفتح أبواب المضاربة التي يؤدى ثمنها المستهلك المغربي، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات، مع العلم أن جزءا هاما من هذه الاخيرة يستجيب لطلب الفئات الغنية من مواد الترفيه في اطار نقل نموذج الاستهلاك الغربي.. وهذا يدل على أن تلبية الحاجيات الغذائية للجماهير الشعبية المغربية قد تراجعت الى المقام الثاني بعد التصدير، ولا غرابة في ذلك، فسياسة التصدير هي النقيض المباشر للاكتفاء الذاتي في ظل الهياكل

الزراعية القائمـــة.

ومع ذلك يصر بعض "المخططين" على الاعتقاد بأنه من الممكن الوصول الى تحقيق الانتاج الضرورى للاستجابة الى الحاجيات الغذائية للبلاد، مع ابقاء وتطوير الانتاج الفلاحي الموجه الى التصدير، وذلك شريطة تكثيف استعمال الاسمدة والانتاج على نطاق موسع من جهة، وشريطة الرفع من صادراتنا الصناعية من جهة ثانية. بخصوص الجانب الاول، علينا أن نقر بأنه اذا كان من الممكن للاسمدة ولانتقاء المزروعات والبذور الخ... أن تساهم في الرفع من المردودية الفلاحية، فان ذلك يتطلب على الاقل أراضي خصبة. والحال أن الجزء الاعظم من الاراضي الخصبة المزروعة مشغل في الانتاج الموجه الى الخارج، وان كل سياسة السدود هي في خدمة هذا الانتاج.

واذا وضعنا نصب أعيننا معدل النمو الديموغرافي (أكثر من خمسة وثلاثين مليون نسمة في عام ٢٠٠٠) فسيتضح لنا أكثر مدى الخطر الذى يتهدد أجيالنا المقبلة على مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتتجلى لنا ملامح النتائج البعيدة التي تنسجها استراتيجية التبعية في بـــلادنـــا.

أما بخصوص الجانب الثاني، أى رفع الصادرات الصناعية، فان مراهنة الدولة عليها تستحق التأمل أكثر، لان اقران سياسة التصدير الفلاحي بتشجيع صناعات التصدير سيؤدى في المستقبل الى نفس المأزق الذى تعاني منه الفلاحة اليوم. وهذا هو مضمون التصنيع التابع.

## الفوسفاط بين التبادل اللامتكافئ وبوادر مراجعة التقسيم الدولي للعمل

مع تعمق الازمة الاقتصادية داخل البلدان المصنعة، بدأت تظهر بوادر مراجعة جزئية لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، متمثلة في نقل صناعات تصديرية الى بلدان البحر المتوسط وبعض البلدان العربية والاسيوية، وتشمل مشاريع التكرير والكيمياء وصناعة الصلب وبعض الانشطة الاخرى التي تستعمل يدا عاملة كثيرة مثل الصناعة الفلاحية والنسيج. وقد حددت الشركات المتعددة الجنسية اطار وحدود هذه المشاريع أولا بالتداخل الوثيق بين هذه الصناعات المحلية والصناعات الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة، وثانيا بالاستيراد المكثف للرأسمال الاجنبي في شكل تكنولوجيا ومعارف صناعية وأساليب تسيير الخ.. وثالثا بتوفير المؤسسات الضرورية من مؤسسات التمويل المختلطة (العربية والاجنبية) وسياسة التسويق عن طريق توقيع معاهدات تموين طويلة الامد وغيرها، واخيرا بالحرص على أن لا تقطع عملية التحويل الصناعي (تحويل المعادن على الخصوص) أشواطا هامة من الناحية الاستراتيجية. وكل هذا يعني أن تطوير أشكال جديدة للتخصص تولى للبلدان التابعة يجب أن لا تخرج عن اطار تجديد شروط تقسيم العمل على الصعيد الدولي، فهذه الدينامية التخصصية، بالرغم من طابعها الجزئي أو المتذبذب، تضطلع بوظيفة مضادة للازمة وتشكل عنصر استعمال لها في نفس الوقت، باعتبار أن الدول الرأسمالية الكبرى تظل محتكرة للتكنولوجيا المتقدمة ولانتاج معدات التجهيـــز.

ولعل القطاع الكيماوى في المغرب من بين النماذج الاكثر وضوحا في استراتيجية نقل الصناعات هذه. ومما يشجع الاتجاه نحو خلق صناعات كيماوية هو الصعوبات التي يعرفها تصدير الفوسفاط. فقد ذكرنا أن تقلص الصدرات المغربية ناتج جزئيا عن العراقيل التي تواجهها المواد الفلاحية.. أما السبب الثاني فهو انخفاض عائدات الفوسفاط بالرغم من الارتفاع الكبير والظرفي الذى عرفته سنة ١٩٧٤، حيث انتقل سعر الفوسفاط من ١٤ الى ٦٨ دولار للطن الواحد، وقد بدأ سعر الفوسفاط ينخفض من جديد في السنوات الاخيرة، وكذلك الكميات المصدرة.

غير أن تقلص امدادات الفوسفاط ناتج أيضا عن تغيّر قيمة الدولار.. فمن الواضح أن سعر بيع الفوسفاط بالدولار الحالي هو أقل مما كان عليه قبل ١٩٧٤، وهذا يعني أن المغرب قد فقد المكتسبات التي حصل عليها سنة ١٩٧٤، على الصعيدين النسبي والمطلق. فانتاج الفوسفاط يتزايد في حين تتناقص مداخيله وترتفع كلفة الواردات والنقل ومواد التجهيز. واذا كان سعر الفوسفاط قد دخل في ارتفاع بطيء منذ ١٩٧٨، فان ذلك لم يؤد الى ارتفاع ملموس لعائدات التصدير، نظرا من جهة، لتقهقر نوعية الفوسفاط المصدر، ومن جهة أخرى بسبب التضخم المالي العالمي، يضاف الى ذلك التبذير الملحوظ في الفائض المالي عند المكتب الشريف للفوسفاط. ومن المعلوم أن المغرب لا يستطيع في المدى القريب الرفع من أسعار الفوسفاط بشكل قوى نظرا لمركز أمريكا المهيمن على السوق الدولي، ونظرا لان قوانين المزاحمة تمنع من تشكيل تنظيم لمصدرى الفوسفاط شبيه بالاوبيك. ومع العلم أن الفوسفاط يشكل أول مصدر للتمويل، وأن باقي المصادر الداخلية تعاني من الحجز البنيوى الناتج عن التبعية، فان المغرب قد اضطر أكثر فأكثر الى الرفع من مستوى مديونيته ازاء الاسواق المالية الخارجية.

وقد كان لارتفاع سعر الفوسفاط المغربي سنة ١٩٧٤، وللافاق الواعدة لمناجم بوكراع، لولا التوتر الدائم في المنطقة، دور في اسراع تحقيق المشاريع الكيماوية القائمة على الفوسفاط من طرف الرأسمال الاجنبي في تعاون مع البورجوازية والدولة، بدءا بتوسيع مركب آسفي، ومرورا بـ"مغرب كيمياء" ووحدات "مغرب فوسفور" التي ستنجز على

مراحل ما بين ١٩٧٨ و١٩٩٠، والموجه انتاجها الى التصدير. هذا بالاضافة الى أن المكتب الشريف للفوسفاط في علاقته مع الشركات الامريكية، يتابع مشروع استخراج الاورانيوم (ست مائة طن سنويا) انطلاقا من الحامض الفوسفوري الذى سينتجه كل من "مغرب كيمياء" و"مغرب فوسفور".

ان ما يميز الصناعة الكيماوية بالمغرب هو من جهة، مراقبتها من طرف الرأسمال الامريكي والالماني والفرنسي والبنك الدولي (بيرد)، ومن جهة ثانية توجهها نحو الخارج، كما يتبين من توزيع انتاج الاسمدة الاساسية لسنة ١٩٧٢ مثلا: ٣٣٢ ٧٤ طن للسوق الوطني مقابل ٩١٨ ٢٦٨ طن للتصدير.

وقبل النظر الى النتائج المحققة على صعيد "التصنيع"، يجب أن نتساءل: هل يمكن اعتبار هذه الصناعات حاملة لعوامل التنمية؟ باختصار شديد، نقول أن هذه الصناعات التي نشأت في أحضان الثورة الصناعية الاولى باتت تحصر تطور الرأسمالية في طورها الاحتكارى المتقدم.. ولذلك أخذ العالم الرأسمالي اليوم ينفض يده منها لصالح التقدم التقني الضخم. فهي لا يمكن اذن، أن تقوم بالدور التنموى الذى لعبته خلال القرن التاسع عشر، لا سيما وأنها لا تخرج عن نطاق تقسيم العمل دوليا، فهي مراقبة تمويلا وانتاجا وتسويقا، من طرف الشركات الاحتكارية الكبرى. ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن مستويات التطور الضعيفة في العالم الثالث لا تسمح بعد، باستيعاب بعض الانشطة الصناعية التقليدية، ولذلك يستحيل نقلها الى البلدان التابعة في المدى المباشر.. لكن الرأسمالية تجلب اليد العاملة الرخيصة من أجل الحفاظ على معدل الربح في هذه الانشطة بالضبط، وبذلك تصبح هجرة العمل بديلا عن هجرة البضائع. وتحاول بعض الاوساط الامبريالية اليوم، ايهام الرأى العام بأن الصناعات الخفيفة الناشئة في البلدان التابعة تشكل خطرا على اقتصاد الدول المتقدمة. والواقع أن طبيعة الاستثمارات الخفيفة تؤدى الى سلسلة من مواقع الحجز: فاذا كانت منتوجات الصناعة الخفيفة تحل محل بعض الواردات، فان سير هذه الصناعات نفسه يتطلب الزيادة في استيراد مواد التجهيز، مما يعمق التيارات التجارية الدولية الموجودة.. هذا بالاضافة الى كون سوق المواد المحولة في العالم الثالث وامكانيات الاستثمار فيها تصل بسرعة الى حد لا يمكن تجاوزه بسبب ضيق السوق الداخلية.. مما يدفع الى تصدير هذه المواد أكثر فأكثر الى الخارج حيث تصطدم بمزاحمة الدول المصنعة والمسلحة تكنولوجيا، وبتقلبات الطلب العالمي الخ.. ولعل أزمة النسيج في علاقة المغرب مع السوق الاوروبية أفضل مثال على ذلك، حيث أدت هذه الازمة الى اغلاق العديد من المعامل وطرد المئات من العمال المغاربة.

وهناك أمثلة أخرى غير النسيج، فقد انخفض انتاج وتصدير الحديد بنسبة ثمانين بالمائة نظرا لازمة صناعة الصلب بأوروبا، وانخفض تصدير الزنك بسبب انهيار الاسعار العالمية الخ...

وهكذا تعيش الصادرات الصناعية، الى جانب الصادارت الفلاحية نفس الازمة، لانه لم تكن هناك خطة تصنيعية محكمة ومرتبطة في المقام الاول بالحاجيات الضرورية لتطور المجتمع.. كما أنها لم تكن مرتبطة بالفلاحة عدا استثناءات قليلة.. فكل قطاع بقي معزولا عن القطاعات الاخرى ولم يندرج في اطار سياسة شمولية للتصنيع والتنمية، بل اندرج في اطار اعطاء الاولوية للقطاع الخاص على أن تتحمل الدولة مصاريف البنية التحتية للاقتصاد، الشيء الذى أدى، بدل تنشيط الاقتصاد، الى اثقال كاهل الشعب المغربي بالديون الخارجية وبالمصاريف غير المنتجة. وقد توج كل هذا في النهاية بوقف الاستثمارات والتخلي حتى عن مشاريع "التنمية" الرأسمالية، مثل مشروع الصلب بالناظور، وجاء "التصميم الثلاثي" ليقنن هذه الوضعية المتأزمة وليضع بلادنا على أبواب الكارثـــة.

## وهم "التنمية" الرأسمالية عن طريق التصدير

لمسنا من خلال الملاحظات السابقة بعض أوجه التناقض ما بين متطلبات التراكم في البلدان الرأسمالية التي يتعامل معها المغرب اقتصاديا، وعلى الاخص تجاريا، ومتطلبات تلبية حاجيات المجتمع المغربي.. وقد رأينا كيف أن النتائج المتولدة عن التخصص قد انعكست بكل ثقلها على مجموع الاقتصاد الوطني حين توقفت عمليا أهم الاستثمارات المنتجة: فالاختناق الذى تعيشه القطاعات الفلاحية المرتبطة تقليديا بالاسواق الاوروبية قد انعكس مباشرة على الصناعة رغم هشاشة هذه الاخيرة وتدعيمها للتبعية. بشكل عام، وعلى عكس واقع البلدان المتقدمة، يبين تحليل الاقتصاد المغربي غياب الترابط الايجابي بين معدل النمو (مقاسا بتطور المنتوج الداخلي الخام) وعائدات التصدير، ومحدودية العلاقة بينهما ناتجة بالطبع عن ظواهر التخصص والتفكك الاقتصادى الداخلي.. حيث أن معظم الصادرات (المعادن والمنتوجات الفلاحية) تأتي من قطاعات لا علاقة عضوية فيما بينها ومع باقي الاقتصاد، فهي بالتالي ليس لها مفاعيل جذب تذكر.. هذا بالاضافة الى أن قسطا متزايدا من عائدات التصدير يخصص لتسديد فوائد الديون التي "يستفيد" منها المغرب لتطوير صادراته نفسها، في حين أن هذه "المساعدات" لا تغطي في الحقيقة الا جزءا مما يخسره المغرب من موارد مالية يفعل